فقد جاء تحت مادة « اسرائيل والشتات » في **موسوعة الصهيونيـــة واسرائيل** ما يلي نصه : « بيد ان هذا الترتيب لم يعمل ، على صعيد الممارسة التطبيقية ، بذلك القدر من السهولة التي جرى تصورها في كل من قانون الوضع الشرعي واتفاقية الميثاق . فاللجنة التنفيذية الصهيونية لم تحصل دوما على الاعتراف والاعتبار الذي حسبته واجب الاداء للحركة الصهيونية . والسبب في ذلك يرجع بصورة جزئية ، على الاقـــل ، الى النظرة التي اتخذها رئيس الحكومة بن غوريون بوضع الصهيونية والهجرة الى اسرائيل علـــى قدم المساواة ، وعدم احلال صهيونية الشتات في منزلة رفيعة من التقدير والجدارة »(٤) . ثم مضت الموسوعة الى القول بأن الصهيوني العريق بن غوريون ذهب الى حدود أبعد من ذلك في موقفه المناوىء من الحركة الصهيونية . فقد وصل بـــه الامر الى حد مقارنة المنظمة الصهيونية العالمية بـــ « السقالة » التي كان لزومها رهنا فقط بكون البناء لا يزال قيد التشييد او في طور الانشاء . أما الان ، وقد ارتفع صرح الدولة ، فـــلا حاجة هناك الى بقاء الحركة الصهيونية !

ولكي نتحاشى الفهم الخاطىء للاراء والاحكام المنسوبة الى بن غوريون بشأن الحـــركة الصهيونية في ظل الدولة ، ينبغي لنا ايراد العناصر الرئيسية في موقفه الـــذي تضمنته شتى التصريحات ابان وجوده على رأس حكومة اسرائيل ، بالاضافة الى كتاباته العديدة حول هذا الموضوع . ثم ننتقل الى عرض الاتجاه الثاني الذي يمثله ناحوم غولدمان على صعيد العلاقة بين الدولـــة والمنظمة . وسوف يتضح لنا من خلال اجـــراء المقارنة بين الاتجـــاهين أو الموقفين ان الطبيعة العضوية للعلاقة القائمة بين اسرائيـــل والحركـــة الصهيونية لا تتأثر الى درجة كبـــيرة بمثل هذه المواقف والاراء ، كمـــا انه يتعذر على أصحاب كل اتجاه صهيوني الحفاظ على موقف يتسم بمقدار كاف من التماسك والاطراد ، أو المضي الى حد استخلاص النتائج المترتبة عن مقدماتهم الاولى . فالاراء التي يعلنهـــا بن غوريون تتوخى احراج الحركة الصهيونية من خلال التشديد على سلطة الدولة ، لكي تدفعها الى تقديم المزيد واثبات الجدارة والاستحقاق بواسطة تدبير الهجرة الى اسرائيل وتلبية حاجات الدولة اليهودية على صعيد الموارد المالية والطاقات البشرية .

بن غوريون وسلطة الدولة

ترجع تصريحات بن غوريون حول العلاقة بين الحركة الصهيونية والدولة الى فترة باكرة نسبيا من قيام اسرائيـــل . ففي اواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٤٩ أدلى رئيـــس الحكومة الاسرائيلية بتصريح مفاده ان وظيفة الحركة الصهيونية تحت حكـــم الانتداب البريطاني كانت تقوم عـــلى « تكوين سياسة حكومة فلسطين ـــ بقدر اخلاص الدولـــة المنتدبـــة لصك الانتداب وتقيدهـــا بالتزاماتها الدولية والعمل على تشجيـــع الهجـــرة والاستيطان » . ثم اعترف رئيس اللجنة التنفيذية الاسبق بأن الوكالة اليهودية كانت الى درجة معينة بمثابة « دولة ضمن دولـــة ، وحكومة داخـــل الحكومة »(٥) . وانتهى بن غوريون الى التأكيد بأن هذا الوضع « لن يسمح ببقائه في ظل دولة اسرائيل » ، مثلما أطلق التحذير من مغبة الانقياد وراء تصورين خـــاطئين . التصور الاول يزعم بأنه مع قيام الدولة أصبحت الحركة الصهيونية وصناديق الاموال التابعة لها من الامور المماتة والتي فقدت أهميتها وتجاوزتها الاحداث . والتصور الثاني الذي حذر منه بن غوريون هو الاعتقاد بان « الحركة الصهيونية ، بالرغم من قيام الدولة ، سوف تستمر في ممارسة وظائفها وكأن الدولة غير قائمة بالفعل » .

وفي الخامس عشر من ايار (مايو) ، ١٩٥٠ ـــ قبل بضعة اسابيع من صدور « قانـــون العودة » ـــ كان رئيس الحكومة يدلي ببيان أمام الكنيست حول انشاء مجلس التنسيق بين حكومة اسرائيل واللجنة التنفيذية الصهيونية ، مؤكدا فيه ان « الاجتماعات التمهيدية التي عقدها الطرفان أظهرت بانه لا توجد عوائق في سبيل التعاون الوثيق والمخلص » .